الأمم المتحدة S/2024/62

مجلس الأمن

Distr.: General
15 January 2024
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2692 (2023)، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تموز/يوليه 2024، وفقا للقرار 2476 (2019) الذي أُنشئ المكتب بمقتضاه. ويتضمن التقرير التطورات المهمة التي طرأت منذ التقرير السابق المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (S/2023/768)، ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب المتكامل.

ثانيا - المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس الوزراء، والمجلس الانتقالي الأعلى، والموقِّعون على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، وجماعات المعارضة جهودهم المبذولة للاتفاق في الرأي على رؤية مشتركة لاستعادة المؤسسات الديمقراطية إلى نصابها. وقد انصب التركيز في المناقشات على صياغة إطار للحوكمة يكون من شأنه أن يحدد مسارا لإجراء الانتخابات. غير أن الخلافات استمرت بشأن ذلك، لا سيما فيما يتعلق بسلطة الهيكل الرئاسي واختصاصاته، بما في ذلك سلطته في استبدال رئيس الوزراء، حسبما تسعى إليه بعض أحزاب المعارضة.

3 - وأعربت رئيسة المجلس الانتقالي الأعلى، ميرلاند مانيغات، عن قلقها إزاء بُطء وتيرة إنشاء مجلس انتخابي مؤقت، وهو أمر ينطوي على أهمية حاسمة لتنظيم الانتخابات. فخلال مقابلة أُجريت معها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت إلى أن الجمود السياسي أعاق تنفيذ اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر لانتخاب رئيس للبلد في موعد أقصاه 7 شباط/فبراير 2024. وقد أثر ذلك المأزق بشكل لافت على اختيار أعضاء المجالس الانتخابية وترشيحهم، وهي خطوة ضرورية في العملية الانتخابية. وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصَلت الأعمال التحضيرية التقنية. ويجدر بالإشارة أن الحكومة ساهمت بمبلغ 15 مليون دولار في الصندوق المشترك للتبرعات الذي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادته وذلك لتعزيز الجهود المبذولة في مجال الانتخابات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وسعياً إلى تعزيز التفاعل بين الجهات صاحبة المصلحة، التقت الممثلة الخاصة للأمين العام بممثلين من مختلف الأطياف السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجماعات الدينية. وأثناء ذلك، أكدت على أهمية تهيئة الظروف الأمنية والسياسية المواتية لاستعادة المؤسسات الديمقراطية إلى نصابها، واتخذت عدة مبادرات لتعزيز مشاركة النساء والشباب على الصعيد السياسي في عمليات صنع القرار. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، يسَّر المكتب المتكامل إجراء مزيد من المباحثات بين الهايتيين في أوساط الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية) بشأن مسائل الأمن، وإصلاح الحوكمة، والانتخابات، والمشاركة المدنية. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر و 13 كانون الأول/ديسمبر، وبمشاركة الممثلة الخاصة، عُقد اجتماعا مائدة مستديرة في بورت أو برنس لإتاحة منبر للنساء والقيادات السياسية وقيادات المجتمع المدني والقطاع الخاص من النساء والشباب، ودعا الحاضرون إلى إتاحة مزيد من فرص التدريب للنساء وقادة الشباب واعتماد لغة تكافؤ الجنسين في الأطر القانونية. وعُقدت أيضا لقاءات يومَي 12 و 17 كانون الأول/ديسمبر كانت تهدف إلى إنشاء مساحات تعبير آمنة للأشخاص من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية من خلال تبادل وجهات النظر وصياغة مقترحات بشأن حلول للأزمة السياسية والانتخابية.

5 - وواصل فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية عمله الرامي إلى تعزيز التوصل إلى توافق سياسي أوسع في الآراء، حيث اجتمع مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في هايتي في الفترة من 8 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أوجز الفريق، في بيان صدر في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، ما صادفه من تحديات، بما في ذلك استمرار بعض الأجزاء من مجموعة المعارضة في مطالبها باستقالة رئيس الوزراء كشرط مسبق للحوار. وسعياً إلى سد الفجوة في الآراء والتحضير لجولة جديدة من المشاورات، اقترح الفريق في 23 تشرين الثاني/نوفمبر مشروعَ إطارٍ لفترة انتقالية مدتها 18 شهرا، يتولى خلالها رئيس للوزراء دفة الأمور في حكومة وحدة وطنية إلى جانب مجلس انتقالي مؤلف من سبعة أعضاء. وفي ذلك السياق، ستُناط بالمجلس صلاحيات رئاسية محددة، من بينها سلطة تشكيل مجلس انتخابي مؤقت جديد، والمشاركة في توقيع المراسيم الحكومية، وتعيين لجنة لمراجعة الدستور، وترؤُّس مجلس الأمن القومي المنشأ حديثاً.

6 - وعاد فريق الشخصيات البارزة إلى هايتي في الفترة من 6 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر، بعد أن أمهل الجهات صاحبة المصلحة فترة مدتها أسبوعان لدراسة اقتراحه والرد عليه. وأعرب رئيس الوزراء والموقِّعون على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر عن تأييدهم لتعزيز المجلس الانتقالي الأعلى واقترحوا إضافة عضوين من صفوف المعارضة إليه حفاظاً على الاستمرارية المؤسسية. وأعرب ممثلو مجموعة مونتانا عن استيائهم من كون الاقتراح لا يتوقع استقالة رئيس الوزراء، فعمدوا إلى تعليق مشاركتهم في المباحثات وانتقاد عدم توخّي الوضوح بشأن اختيار المشاركين من المجتمع المدني في الجولة الجديدة من المشاورات. ودعت جهات أخرى ممثِّلة للمعارضة إلى تشكيل هيئة تنفيذية مزدوجة كاملة الأركان بمجلس انتقالي جديد تماماً يتألف من ثلاثة أو خمسة أعضاء يتمتعون بسلطات رئاسية واضحة، بما في ذلك سلطة تعيين رئيس وزراء جديد. وتوقَّع مقترح من المجتمع المدني، يجسّد بالأساس الأحكام الرئيسية لمشروع الإطار، إبرامَ اتفاق لتقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس الوزراء والمجلس الانتقالي المؤلف من سبعة أعضاء، ولكن المقترح لم يسهم بنجاح في سد فجوة الخلافات.

7 - وألقى أعضاء فريق الشخصيات البارزة، إثر اختتام زيارتهم، الضوء على الفرصة الثمينة التي أتاحتها المفاوضات لسد الفجوات بين الجهات صاحبة المصلحة. وقد أدت الجهود التعاونية إلى توافق للآراء بشأن عدة جوانب رئيسية من مشروع الإطار، من بينها إنشاء حكومة وحدة وطنية، وتشكيل مجلس انتخابي مؤقت جديد، والشروع في عملية الإصلاح الدستوري. وأشار الفريق أيضا إلى أن الجهات الهايتية صاحبة المصلحة اتفقت على مواصلة مباحثاتها على انفراد، وقال إنها مستعدة للعودة إلى هايتي حالما تبرهن الجهات صاحبة المصلحة على إحراز تقدم كبير في محادثاتها وتبدي استعدادا واضحا للشروع في المرحلة النهائية من المفاوضات.

8 - ورداً على اتخاذ القرار 2699 (2023)، الذي أذِن فيه مجلس الأمن بنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، أعرب معظم الموقّعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر عن تفاؤلهم بأن التعجيل بنشر البعثة سيسهم في استعادة الأمن وتحقيق الاستقرار في البلد. واعتبرت مختلف منظمات المجتمع المدني، بما فيها *المنتدى الوطني للمجتمع المدني والمجلس الوطني للمجتمع المدني* اللذين يمثلان مجتمعَين أكثر من 000 4 منظمة على الصعيد الوطني، المبادرةَ فرصةً ذات أهمية محورية لتعزيز السلام والأمن في هايتي وفي منطقة البحر الكاريبي ككل. غير أن بعض جماعات المعارضة شكّكت في احتمالات النجاح في إحراز النتيجة الملموسة في ظل عدم إدخال إصلاحات كبيرة على الحوكمة.

9 - وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذ المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية قراراً في 17 تشرين الثاني/نوفمبر نوّه فيه بقرار مجلس الأمن الإذنَ بإيفاد البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وقد شجع المجلس الدائم أيضا الجهات السياسية صاحبة المصلحة في هايتي على المشاركة في الحوار وكلَّف الأمانة العامة للمنظمة بمواءمة جهودها مع جهود فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية، لا سيما من خلال بعثة مشتركة بين المنظمة والجماعة الكاريبية معنية بتعزيز الانتخابات والديمقراطية.

ثالثا - الأمن وسيادة القانون

10 - لا تزال المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت متأثِّرتين بانعدام الأمن الشديد المتسم بأعمال العنف العشوائي التي ترتكبها العصابات المسلحة بحق المدنيين والاعتداءات على وحدات الشرطة وهياكلها الأساسية. ففي منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، وسّعت العصابات نفوذها بمعدل مثير للجزع فأصبح نطاقه يشمل المناطق التي كانت في السابق أقل تضرراً، مثل أحياء كارفور فوي، وسولينو، وبون - روبو، وماريايي، وليوغان.

11 - واشتدت معدلات القتل العمد والاختطاف المرتبطة بالعصابات، مما أجبر مئات الآلاف من الأشخاص على التخلي عن منازلهم. ففي الفترة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر و 31 كانون الأول/ديسمبر ، سجل المسؤولون 432 1 جريمة قتل عمد، بما في ذلك قتل 157 امرأة و 24 فتاة و 31 فتى ، مقارنة بـ 673 ضحية خلال نفس الفترة من العام الماضي، فيما ارتفع عدد الضحايا المختطفين إلى 698 ضحية، منها 258 امرأة و 14 فتاة و 17 فتى ، مقارنة بـ 391 ضحية سجلت خلال الفترة نفسها من عام 2022. وارتفع عدد جرائم القتل المبلغ عنها لعام 2023 بنسبة 119,4 في المائة مقارنة بعام 2022، حيث تم الإبلاغ عن 789 4 ضحية خلال عام 2023 (بمن فيهم 465 امرأة و 93 فتى و 48 فتاة)، أي ما يعادل نسبة 40,9 جريمة قتل لكل 000 100 نسمة، مقابل 183 2 ضحية في عام 2022 عندما تم تقدير نسبة

18,1 جريمة قتل لكل 000 100 نسمة. وبالمثل، ارتفع عدد ضحايا عمليات الاختطاف من 359 1 ضحية جرى الإبلاغ عنها في عام 2022 إلى 490 2 ضحية في عام 2023، بما يمثل زيادة بنسبة 83 في المائة.

12 - واندلعت سلسلة جديدة من تنافس العصابات على النفوذ عقِب وفاة زعيم عصابة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر في بلدية سيتي سولاي. ففي الفترة ما بين 13 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر، خلَّفت الاشتباكات المتكررة بين تحالفات العصابات المتنافسة 87 قتيلا و 46 جريحا. واضطر مستشفى يوجد في المنطقة إلى وقف عملياته، فلجأ، بدعم من الشرطة الوطنية، إلى نقل المرضى، بمن فيهم الرُّضع والمواليد الجدد، إلى مرافق أكثر أمانا. وفي حي مارياني (المقاطعة الغربية)، على طول الطريق الرئيسي المؤدي إلى جنوب البلد، استولت العصابات على أكبر طبقة مياه جوفية في بورت أو برنس، التي توفر المياه لأكثر من 1,5 مليون نسمة، وأصبحت تفرض رسوماً غير قانونية على المركبات الخاصة والتجارية خلال مرورها العابر إلى العاصمة وخروجها منها. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، اضطرت هيئة الكهرباء الهايتية إلى نقل موظفيها من مقرها الكائن على مقربة من المطار الدولي إلى منشآت أخرى.

13 - وأصبح أصحاب الأعمال التجارية ومسؤولو الحكومة والمتنقِّلون يومياً إلى العمل ذهاباً وإياباً على متن وسائل النقل العام أشد احتمالاً للتعرض لخطر الاختطاف للحصول على فدية على أيدي العصابات المسلحة. وكان الأمين العام للمجلس الانتقالي الأعلى محتجزاً لمدة 12 يوما في تشرين الأول/أكتوبر.

14 - وقد تطورت استراتيجية العصابات المسلحة وأساليبها إلى حد كبير. فقد استخدمت العصابات في حي فيلاج دو ديو (المقاطعة الغربية) الزجاجات الحارقة، ونصبت كمائن متطورة وشيّدت حصوناً خرسانية دفاعية في معاقلها لصد عمليات الشرطة. كما لوحظ استخدامها لطريقة مماثلة في حي مارياني. ويتزايد لجوء أفراد العصابات إلى ارتداء زي شرطة مزيف لتنفيذ عمليات الاختطاف. وتسعى بشنها هجمات متتالية على مراكز الشرطة، التي جعلت العديد منها غير صالح للاستخدام ومحترقاً عن آخره، إلى القضاء على وجود الشرطة في هذه المناطق. وفي عام 2023، أسفرت هذه الهجمات عن تعطيل أكثر من 45 مركزا للشرطة من أصل 412 مركزا في البلد، إضافةً إلى سجن النساء المشيَّد حديثاً في منطقة كاباريه (المقاطعة الغربية). ومن أكثر المناطق تضرراً من هجمات العصابات المدججة بالسلاح فور - جاك، وأونافيل، وبيرنييه، وسافان - بيستاش، وتومازو (المقاطعة الغربية)، وليانكور (مقاطعة أرتيبونيت)، وسوت - دو (المقاطعة الوسطى)، وغاياغ (المقاطعة الجنوب شرقية). وكانت المفوضيات الفرعية سيتي سولاي ولا سالين، و فيلاج دو ديو، ومارتيسان في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى مهجورة لمدة سنتين في أعقاب الهجمات المتكررة التي شنتها عليها العصابات.

الشرطة

15 - تواصَل انخفاض أعداد أفراد الشرطة بمعدل مثير للجزع. ففي عام 2023، استقال 663 1 ضابطا، من بينهم 152 امرأة. وفي الفترة نفسها، قُتل 48 ضابط شرطة وأُصيب 75 ضابطا آخرين بجروح. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر ، بلغ قوام الشرطة الوطنية 196 13 فردا، من بينهم 588 1 امرأة. ولذا بدأ تنفيذ برنامج تدريبي أساسي مسرَّع المسار مدته أربعة أشهر للفوج الثالث والثلاثين، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، لصالح 796 فردا من طلاب الشرطة، من بينهم 116 امرأة. وبدعم من الشركاء الدوليين، تم تجديد مدرسة الشرطة الوطنية وتجهيزها لهذا الغرض، فيما أشرف 14 ضابطا من محقِّقي الشرطة تلقوا التدريب من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في مجال التحري عن المرشحين. وتعزَّزت قدرةُ وحدة

التحري التابعة للمفتشية العامة من خلال تزويدها بمعدات مكتبية ومركبات؛ ففي 20 كانون الأول/ديسمبر، كان يعمل في الوحدة 742 فردا من ضباط الشرطة والموظفين الإداريين. وعلى الرغم من أن قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التنقل زادت في تشرين الأول/أكتوبر بعد تسليم 20 مركبة دوريات غير مدرعة و 250 دراجة نارية تم شراؤها من خلال البرنامج المشترك لدعم الشرطة الوطنية الهايتية لتعزيز مهنيتها، فإن قدرتها على شن عمليات لمكافحة العصابات لا تزال محدودة. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، لم تكن هناك سوى 21 مركبة من أصل 47 مركبة مدرعة صالحة للاستخدام، ولحقت أضرار بالغة بـ 19 مركبة منها أثناء عمليات مكافحة العصابات أو تعطلت، مما استلزم إجراء صيانة مكثفة. والمركبات السبع الأخرى معطلة بشكل دائم.

16 - ولا تزال الشرطة الوطنية مُثقلة بعبء تفشي عنف العصابات. فالوحدة المؤقتة لمكافحة العصابات ما زالت تعاني إلى حد كبير من نقص الموارد والموظفين، في ظل أوجه القصور الملموسة التي تعتري التخطيط التشغيلي وإدارة الموارد المتاحة. وقد بُذلت الجهود لزيادة الميزانية السنوية المرصودة للشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2024/2023 بنسبة 13 في المائة لتصل إلى 27,41 بليون غورد هايتي (204,58 ملايين دولار)؛ إلا أن هذا الاعتماد لا يلبي الاحتياجات. واقتُنيت مركبات، ومعدات للوقاية الشخصية، وأثاث، ومواد ذات صلة بالتحقيق، في إطار التمويل المقدم من المانحين، إلى جانب التدريب في مجال إدارة مسرح الجريمة على نحو يراعي المسائل الجنسانية، واستخراج الأدلة، وإدارة الأسلحة والذخيرة، والتحري، وتقنيات التدخل، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

17 - وكثفت الشرطة الوطنية الهايتية عمليات مكافحة العصابات على جبهات متعددة اقترنت بتحسين التنسيق وإدارة الحوادث فيما بين دوائرها. فبمساعدة ومشورة من شرطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في مجال تخطيط العمليات وتنفيذها، ألقت وحدات التحقيق الجنائي المتخصصة القبض على العديد من المشتبه فيهم وصادرت عشرات القطع من الأسلحة. وتبذل حاليا جهود لبدء جولة تفتيش عامة لجميع وحدات الشرطة لتحسين الأداء والتنظيم الهيكلي الداخلي. وضاعف المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودهما المبذولة لتنسيق المعونة الدولية وقدما المساعدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية في تنظيم اجتماعات الشركاء من الجهات المانحة المتعددة، إضافةً إلى اجتماعات تقنية أسبوعية لتيسير إحراز التقدم المنشود.

18- ونظَّم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقتَي عمل افتراضيتَين في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر عن تعقُّب الأرقام المتسلسلة للأسلحة النارية واستعادتها، علاوة عن الأمن المادي، وإدارة شؤون السلامة، والإجراءات المتعلقة بتدمير الأسلحة والذخائر المحجوزة. ويتزامن ذلك التدريب مع توقيع هايتي والولايات المتحدة الأمريكية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر على مذكرة تفاهم بشأن تعقُّب الأسلحة النارية. وعلى خلفية تزايد التمويل الدولي، أصدر المدير العام المؤقت للشرطة الوطنية الهايتية أمرا توجيهيا يستهدف تحسين حفظ السجلات وتوخي المساءلة في إدارة المعدات واللوازم التي تتبرع بها جهات دولية. وفي إطار التصدي لارتفاع معدلات الاختطاف، كثفت الشرطة عمليات مكافحتها للظاهرة، وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت صفحة جديدة للتنبيه عن الاختطاف متاحة على الإنترنت للجمهور لتبادل المعلومات مع الشرطة دون الإفصاح عن هوية صاحب البلاغ.

19 - وتستعد القيادة العليا للشرطة الوطنية الهايتية لوصول البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. فخلال زيارة استغرقت يوما واحدا في 5 كانون الأول/ديسمبر، استقبل مسؤولون من الشرطة الوطنية ووزارة العدل والأمن العام وفداً من المسؤولين الكينيين، مرفوقين بمسؤولين من الولايات المتحدة. وفي الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، أجرى المدير العام المؤقت للشرطة الوطنية الهايتية ومسؤولون من حكومة هايتي زيارة إلى نيروبي لوضع اللمسات الأخيرة على الأعمال التحضيرية. وشاركت جامايكا، باسم الجماعة الكاريبية، عبر الإنترنت، في المشاورات.

المؤسسات الإصلاحية

20 - في 4 كانون الثاني/يناير، كانت السجون الهايتية تضم 778 11 سجيناً، كان منهم 369 امرأة و 236 فتًى و 4 فتيات، في منشآت مصممة لاستيعاب 900 3 سجين. وزادت السلطات الهايتية ميزانية السجون لعام 2024/2023 بنسبة 87 في المائة، منها زيادة بنسبة 41 في المائة للغذاء. وعلى الرغم من صعوبات تشغيل سلسلة الإمداد بسبب سيطرة العصابات على طرق الوصول الرئيسية، فإن هذا الوضع من المفترض أن يؤدي إلى زيادة ملحوظة في المساعدة المقدمة إلى السجناء. فسجن النساء في منطقة كاباريه (المقاطعة الغربية) يظل متوقفا عن العمل بسبب تعرُّضه للهجمات المتكررة التي تشنها العصابات، ولكنه لا يزال خاضعا لسيطرة السلطات الوطنية.

21 - ويسدي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المشورة إلى الحكومة في مجال التخطيط لاتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأثر المحتمل لإيفاد البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على حجم العمل المتوقع أن يستوعبه النظامان القضائي والإصلاحي. وبتنظيم سلسلة من دورات التدريب في مجال بناء القدرات في الموقع لفائدة موظفي إدارة السجون ينصب التركيز فيها على معاملة السجناء وتصنيفهم، قدم المكتب المتكامل التوجيه بشأن الإجراءات ذات الصلة بذلك، بما في ذلك إجراء تشغيل موحد لإدارة السجناء الشديدي الخطورة، وقدم دليلا عمليا للتدريب في مجال إدارة السجون.

العدالة

22 - في 2 تشرين الأول/أكتوبر، تولّى رئيس محكمة النقض والمجلس الأعلى للقضاء رئاسةَ حفل تدشين السنة القضائية 2024/2023. ففي مسعىً متجدد لتعزيز الروح المهنية وحُسن السلوك في دوائر القضاء، أصدر المجلس الأعلى *الدليل العملي لأخلاقيات القضاء*، الذي يحدد المعايير الأخلاقية المتوخاة في القضاة الهايتيين. واستناداً إلى تقرير صدر عن مفوضية التأهيل الفني، أعلن المجلس الأعلى عن تأهيل 16 قاضياً بنجاح، فيما رسَب أربعة مرشحين وأُحيلت ملفات ثلاثة مرشحين لمزيد من التدقيق. وكانت الجلسات السابقة التي عُقدت في شهرَي كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه قد أفضت إلى تأهيل 59 قاضياً وإعفاء 32 قاضياً من مهامهم.

23 - وشرع وزير العدل والأمن العام، بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء، في تنفيذ برنامج طارئ مدته ثلاثة أشهر، هو *البرنامج الإنساني للحد من الاحتجاز المطوَّل قبل المحاكمة*، يرمي إلى التقليل من اكتظاظ السجون. ويُحث المدُّعون العامُّون والقضاة الهايتيون على التعاون في العمل على وضع خطة طويلة الأجل لجلسات الاستماع في القضايا الجنحية والجنائية. فحتى الآن، أُعيد النظر في ملفات 361 سجينا، مما أدى إلى الإفراج عن 258 سجيناً، من بينهم 13 امرأة و11 قاصرا، وإدانة 18 رجلا وامرأتين. وقد أدى إضراب

لأعضاء النيابة العامة إلى تعليق جلسات الاستماع في الفترة من 20 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 11 كانون الأول/ديسمبر. لكن أضرب كتبة المحاكم عن العمل منذ 12 كانون الأول/ديسمبر للمطالبة بتحسين ظروف العمل.

24 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت وحدة مكافحة الفساد الهايتية التابعة لوزارة المالية والاقتصاد 11 تقريرا عن أنشطة التحقيق إلى مكتب المدعي العام في بورت أو برنس عن عضو سابق في البرلمان ومسؤولين رفيعي المستوى يشتبه في ضلوعهم في أعمال فساد. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المدعي العام استدعاءات للاستجواب وفرض حضر السفر تتعلق بالمشتبه بهم الذين يمثّلون أكبر خطر من غيرهم. وعقد *معهد القضاء*، بالتعاون مع وزارة العدل والأمن العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورات تدريبية للقضاة وممتهِني القانون في بورت أو برنس في الفترة من 14 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن أساليب التحقيق في الجرائم المالية وقضايا الفساد.

25 - وأحرز التحقيق في اغتيال الرئيس جوفينيل مويس تقدما في الآونة الأخيرة، حيث استجوب قاضي التحقيق العديد من الشخصيات السياسية ورجال الأعمال، من بينهم عضو سابق في مجلس الشيوخ في هايتي. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي القبض في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى على شخص ظل مثار اهتمام ضمن المشتبه بهم وكان هارباً منذ عملية الاغتيال، فوُضع رهن الاحتجاز.

26 - وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقييم قدرات وحدة شرطة الحدود التابعة للشرطة الوطنية الهايتية وموظفي الجمارك في بيلادير (المقاطعة الوسطى) ووانامِنْت (المقاطعة الشمالية الشرقية). وستسهم عمليات التقييم تلك في إنشاء وحدات المراقبة المشتركة لغرض إدماج القدرات الشرطية المتخصصة مع قدرات موظفي الجمارك عند المعابر الحدودية البرية مع الجمهورية الدومينيكية التي ينصب التركيز فيها على كبح الاتجار غير المشروع بالسلع سواء القانونية أو غير القانونية، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة.

27 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقريره الأول من خلال الأمين العام عملاً بالقرار 2692 (2023). وتناول المكتب فيه بتفصيل طُرق ومصادر الأسلحة والذخائر غير المشروعة. ومن المزمع أن يُقدَّم التقرير المقبل في كانون الثاني/يناير 2024، بالتزامن مع هذا التقرير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المكتب جلسة إحاطة موجهة لدائرة الشرطة الكينية في نيروبي.

28 - وأوفد المكتب، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، بعثة إلى باريس ترمي إلى دعم إقامة علاقات بين مكتب الشؤون المالية والاقتصادية التابع للشرطة الوطنية الهايتية وسلطات التحقيق المالي الهايتية الأخرى ونظيراتها الفرنسية، واستجلاء الفرص المتاحة لبناء القدرات والتعاون الدولي في سياق المبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد والتحقيقات المالية.

29 - واستهل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بشراكة مع وحدة مكافحة الفساد، عملية موحدة لتقييم السياسات والإجراءات الداخلية لهيئات التحقيق المعنية بمكافحة الفساد. وترمي عملية التقييم تلك إلى إنشاء إطار إجرائي قوي للتحقيق في قضايا الفساد وتحديد الاحتياجات ومواطن الضعف الرئيسية من أجل تعزيز قدرة الجهات الهايتية صاحبة المصلحة على التحقيق بفعالية في قضايا الفساد ومحاكمة مرتكبيها والبت فيها. وبالتزامن مع ذلك، يعمل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على نشر الوعي بمكافحة الفساد من خلال مشاريع يمولها صندوق بناء السلام.

رابعا - حقوق الإنسان

30 - لا تزال العصابات المسلحة والجماعات الإجرامية متمادية في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت. وشملت هذه الانتهاكات أعمال القتل والاغتصاب والاختطاف وابتزاز الأموال وتدمير الممتلكات حيث واصلت العصابات استخدام أساليب العنف لتوسيع نطاق سيطرتها الإقليمية.

31 - وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، كانت سيتي سولاي وبورت أو برنس البلديتين الأكثر تضررا من عنف العصابات، حيث سجل فيهما أكثر من 40 في المائة من جميع ضحايا عمليات القتل والإصابات المبلغ عنها في جميع أنحاء البلد. وقد قُتل سكان، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات، أثناء تواجدهم في منازلهم أو مرورهم في الشوارع بأعيرة نارية طائشة وخلال عمليات إطلاق النار عشوائياً ودون تمييز على جموع بهدف قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص. وفي تلك الأحياء نفسها، تواصل العصابات تجنيد الأطفال، والشباب من الفئات الضعيفة، في صفوفها.

32 - وبدأ الإبلاغ عن تعرُّض الأشخاص للاختطاف الجماعي أثناء سفرهم على متن مركبات النقل العام بين المنطقة الحضرية الكبرى والمقاطعات الجنوبية في بلديتَي كارفور وغريسير (المقاطعة الغربية)، بعد أن نصبت إحدى العصابات قاعدة عمليات جديدة في المنطقة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وحتى منتصف عام 2023، كان وقوع هذه الاعتداءات مألوفاً بالفعل في شمال العاصمة، على الطرق الرئيسية العابرة لبلدية كُروَا دي بوكيه وفي مقاطعة أرتيبونيت، حيث اختُطف 407 أشخاص في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ، وهو ما يمثل نقصانا بنسبة 6 في المائة مقارنة بالفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، ولكن زيادة بنسبة 73 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022).

33 - وقد أدى استمرار عنف العصابات وعجزُ سلطات الدولة عن احتوائه إلى تأجيج حركة العدالة الأهلية. ففي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر و2 كانون الأول/ديسمبر، قُتل بوحشية ما لا يقل عن 59 شخصا بعد اتهامهم بارتكاب جرائم القانون العام أو تقديم الدعم للعصابات الإجرامية في سبعٍ من مقاطعات هايتي العشر (أرتيبونيت، والوسطى، وغراند - آنس، والشمالية، والشمالية الغربية، والغربية، والجنوبية) على أيدي جماعات العدالة الأهلية في الأحياء.

34 - ولا يزال العنف متزايداً في بلديات أرتيبونيت ومونتروا، ومارشاند ديسالين، وغروس مورن، وليستير، وليانكور، وبِيتي ريفيير دي لارتيبونيت، وفيريت، وسان مارك من المنطقة السفلى لمقاطعة أرتيبونيت. وقد وثَّق تقرير مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعنوان "العنف الإجرامي يتجاوز نطاق بورت أو برنس"، صدر في تشرين الثاني/نوفمبر، الدعم المقدم من العصابات المتمركزة في المنطقة الحضرية الكبرى للعاصمة وعدم تصدي السلطات غير المتسق وغير الملائم لذلك، مما أدى إلى انتشار العنف بوتيرة سريعة في تلك المناطق الريفية. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2022 وكانون الأول/ديسمبر 2023، تعرض حوالي 000 2 شخص، من بينهم 23 قاصرا على الأقل، للقتل أو الاختطاف أو الإصابة بجروح على أيدي عصابات في المنطقة السفلى من مقاطعة أرتيبونيت. فالعصابات كثيراً ما تقوم بنصب الحواجز على قارعة الطرق أو الاختباء خلفها فتطلق النار على المركبات لحملها على التوقّف، ثم تعمد إلى اختطاف الناجين. وخلال هذه الهجمات، كثيراً

ما تتعرض النساء للاغتصاب في وضح النهار. وفي حادث وقع في 3 تشرين الأول/أكتوبر، اختطفت إحدى العصابات 17 امرأة من المشتغلات بالتجارة أثناء توجّههن إلى سوق القرية؛ واغتُصبت ست نساء منهن بوحشية على مرأى من الأخريات، قبل إجبارهن جميعاً على المشي حافيات إلى مكان الأسر. كما استمرت العصابات في بلديات المنطقة السفلى من مقاطعة أرتيبونيت في شن هجماتها على المدن والمراكز الحضرية، حيث ترتكب أعمال القتل والجرح واختطاف الأشخاص في الشوارع وفي منازلهم. وتعرَّضت النساء والبنات الصغيرات أيضا للاغتصاب خلال تلك الهجمات. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، اغتصب أفراد إحدى العصابات فتاتين تبلغان من العمر 14 و 15 عاما في منزليهما، بعد سلسلة من عمليات إطلاق نار متفرقة في جميع أنحاء بلدة ليانكور، قتلوا خلالها شخصين بالغين واختطفوا شخصا آخر.

35 - ولا تزال العصابات متمادية في ارتكاب العنف الجنسي بشكل منهجي لتوطيد سيطرتها على السكان. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات، تتعرض النساء والفتيات من اللواتي لا تتجاوز أعمارهن 12 عاما لخطر الوقوع في الكمائن والتعرُّض للاغتصاب الجماعي على أيدي أفراد العصابات المسلحة في وضح النهار. بل إن بعضهن يُجبَرن على إقامة علاقات جنسية استغلالية مع أفراد العصابة ويواجهن خطر القتل الوحشي إنْ رفضن الإذعان. ولا يزال اغتصاب الرهينات يُستخدم أيضا كأسلوب من أساليب إجبار الأسر على دفع فدية أعلى لتحريرهن. ولا يزال الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي يعتريه نقص شديد بسبب الوصم من المجتمع، ومحدودية موارد الشرطة، والتهديد بانتقام الجناة. وحتى عندما يجري الإبلاغ عن هذه الحوادث، فإنه نادرا ما يُتبع بالمحاكمة. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الدعم لدورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لصالح 50 قاضيا في بلدة لي كاي (المقاطعة الجنوبية) ترمي إلى تعزيز مهاراتهم في معالجة حالات العنف الجنسي. كما رصد المكتب الحوادث وأحالها إلى مقدِّمي الرعاية الصحية وخدمات العلاج النفسي والاجتماعي، إلا أن الأموال والبرامج لا تزال غير كافية إلى حد كبير. وفي الفترة ما بين 1 تشرين الأول/أكتوبر و31 كانون الأول/ديسمبر ، تلقى 810 نساء وفتيان وفتيات من الناجين من العنف من المنطقة الحضرية الكبرى للعاصمة بورت أو برنس الدعم والمساعدة من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الطبية، وأحيل ما يقرب من 000 1 ناج محتاج إلى شركاء وفروا لهم مأوى آمنا مؤقتا أو نُقلوا إلى أماكن أخرى، وتم نقل 451 شخصا آخرين إلى أماكن أخرى بدعم من الشركاء من مقدمي الخدمات.

36 - وبإحكام العصابات سيطرتها على طرق النقل الرئيسية والنشاط الاقتصادي، قيَّدت حرية التنقل في المجتمعات المحلية، مما أدى إلى فقدان سُبل معيشتها وممتلكاتها الشخصية. ففي بلدية توموازو (المقاطعة الغربية)، ومنذ 1 تشرين الأول/أكتوبر، وثَّق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لوقوع أعمال نهب أو تدمير لما لا يقل عن 191 من المنازل والمحلات التجارية، إضافةً إلى تدمير مركز الشرطة. وفي ممارسة أصبحت أكثر شيوعاً من غيرها، عمدت العصابات أيضا في مقاطعة أرتيبونيت إلى سرقة المئات من قطعان المواشي- وهي أصول كثيراً ما تمثِّل ما ادّخره المزارعون طوال حياتهم. وعلى امتداد الطريق الساحلي الرابط بين أركاهاي وليوغان، ما زالت إحدى العصابات تستخدم الزوارق البخارية للوصول إلى المجتمعات المحلية لسرقة ممتلكات السكان ونهب المقاولات التجارية المحلية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. وفي جميع أنحاء منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، يُجبر المسافرون عبر الطرق الرئيسية على دفع تعريفات غير قانونية بشكل منهجي عند نقاط التفتيش غير الرسمية التي يحرسها مسلحون، بينما تتعرَّض شاحنات البضائع للاختطاف بانتظام، ويُختطف سائقوها. ولدفع الفدية التي تطالب

بها العصابات لقاء تحرير أفراد الأسر المختَطفين، اضطر الكثيرون إلى بيع منازلهم وإلى الاقتراض. وفقَد آخرون جميع ممتلكاتهم أثناء فرارهم من اعتداءات العصابات الوشيكة الوقوع. ونتيجة لذلك، أصبح عدد لا يحصى من الأشخاص يعانون الفقر المدقع ومتضرِّرين بشدة من انعدام الأمن الغذائي والمزيد من العنف.

37 - وقد أسهم العنف والنزوح وفقدان سبل المعيشة في حل البيئة الأسرية والمدرسية الموفِّرة للحماية وفي معاناة آلاف الأطفال الشديدة من الضعف. وفي ظل عجز الآباء عن رعايتهم وحمايتهم، ومحدودية الفرص المتاحة للنهوض بنمائهم الاجتماعي من خلال المدرسة أو غيرها من الأنشطة، يتعرض القُصر في العديد من المناطق لخطر التجنيد من العصابات، أو الوقوع في براثن الانحراف، أو الاستغلال. أما الفتيات فهنَّ معرضات قدر تعرُّض الفتيان للاستغلال والتجنيد على أيدي العصابات. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، وردت إفادات بأن أربع فتيات قاصرات السن أُكرهن على إتيان أفعال جنسية في سياق الاحتفال بعيد ميلاد فرد من إحدى العصابات.

38 - وثمة دينامية أخرى مثيرة للجزع هي اشتداد حدة النزاعات على الأراضي، حيث يمكن أن تصبح عنيفة. وعلى الرغم من انتشار هذه النزاعات العنيفة منذ عقود في ظل ضعف قدرات الشرطة وحالات الإفلات من العقاب على نطاق واسع، يبدو أنها اشتدت خلال العام الماضي. ففي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي حادث انفرد بطابعه المروع، قُتل 50 شخصا باستخدام السواطير وأُطلقت عليهم أعيرة نارية عندما هاجم سكان من أحد أحياء بلدية أركاهاي (المقاطعة الغربية) سكاناً في حي مجاور، متهمِّين إياهم بسرقة أراضيهم. وبعد تنفيذ أحكام الإعدام في حق الجناة، أضرم مهاجمون النار في أكثر من 60 منزلا، ودمروا محاصيل المزارعين، وقتلوا أكثر من 200 رأس من الماشية. ويؤدي العنف المجتمعي بهذه الأشكال إلى تآكل النسيج الاجتماعي ويمكن أن يتحول إلى عنف ودمار شديدين، لا سيما وأن عناصر العصابات متورطة في هذه الحوادث.

39 - ويتزايد تأثُّر الحالة السائدة على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية بالحالة المضطربة داخل هايتي. فمنذ تموز/يوليه 2023، أعادت السلطات الدومينيكية قسراً 228 118 من مواطني هايتي إلى بلدهم (65 في المائة منهم رجال و 22 في المائة نساء و 7 في المائة فتيان و 6 في المائة فتيات). وأثارت الإعادة القسرية للرعايا الهايتيين إلى أوطانهم التي شملت 406 مواطنين من الولايات المتحدة، و 596 موطنا من جزر البهاما، و 649 1 مواطنا من جزر تركس وكايكوس، منذ تموز/يوليه 2023، مخاوف إنسانية ملحة، بالنظر إلى أنه يجري اقتلاع الأفراد فجأةً من ديارهم، ويواجهون مستقبلاً غامضاً وتحديات محتملة لرفاههم. وبالمثل، فإن عودة 505 مواطنين هايتيين من كوبا وجامايكا وتركيا تؤكد الحاجة الماسة إلى أنظمة دعم شاملة تلبي الاحتياجات الإنسانية الفورية لهذه الفئة الضعيفة من الأشخاص. ولاحظت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيادة في أعداد المواطنين الهايتيين من ملتمسي التوجيه بشأن كيفية تقديم طلبات اللجوء و/أو طلب الخدمات الأساسية، من قبيل المساعدة الإنسانية. فقد ارتفع عدد الهايتيين الوافدين إلى هندوراس متجهين إلى الولايات المتحدة وكندا في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2023 بما مقداره 23 ضعفاً (من 550 1 شخصا في تموز/يوليه إلى 500 35 شخص في تشرين الأول/أكتوبر، وفق ما ذكرته المفوضية). وترتبط تلك الزيادة الحادة أساساً بالرحلات الجوية المباشرة من هايتي إلى نيكاراغوا، التي أوقفتها حكومة هايتي في 30 تشرين الأول/أكتوبر، حيث اشتُبه أيضا في حدوث اتجار بالبشر. وفي منطقة الأمريكتين عموما، أفادت المفوضية أن طلبات اللجوء التي قدمها الهايتيون في الأمريكتين بلغت 774 194 طلبا حتى منتصف عام 2023.

الإفلات من العقاب

40 - لا تزال المحكمتان الابتدائيتان في بورت أو برنس وكروا دي بوكيه متوقفتين عن العمل بسبب هجمات العصابات واحتلال مبنييهما منذ حزيران/يونيه 2022. ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، اجتاحت العصابات المجمع الإداري لبلدية تومازو، الذي يضم المحكمة المحلية ودار البلدية. وفي نهاية المطاف، أعير حيز صغير لمحكمة بورت أو برنس ومكتب المدعي العام فيها للسماح لهما بمواصلة عملهما. ومع ذلك، لا يمكن للقضاة زيارة المحكمة إلا ثلاثة أيام في الأسبوع، وهو ترتيب بعيد عن أن يكفي للتعامل مع عبء عملهم. ويواصل القضاة في كروا دي بوكيه العمل في حيز محدود في دار بلدية تاباري. وعلى الرغم من هذه القيود، أحرِز بعض التقدم في التحقيق في الفساد بين الموظفين العموميين.

41 - ولا يزال انعدام المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها موظفون حكوميون وعصابات في الماضي يُثير بالغ القلق. وظل النظر في القضايا الرمزية المتعلقة بمذابح غراند رافين عام 2017، ولا سالين عام 2018، وبيل إير عام 2019 متوقفا. وواجه التحقيق في اغتيال مونفيرييه دورفال (2020) أيضا مأزقا جديدا بعد انسحاب قاضي التحقيق الثالث المكلف بالقضية في 3 كانون الأول/ديسمبر.

مراقبة الشرطة

42 - في 2 و 4 تشرين الأول/أكتوبر، دعم المكتب المتكامل حلقات عمل لمكافحة الفساد عقدتها المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية لفائدة الضباط في المقاطعة الجنوبية ومقاطعة غراند - آنس، وذلك بعد عقد حلقات عمل مماثلة في بورت أو برنس في أواخر أيلول/سبتمبر. وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، أحال المكتب المتكامل إلى المفتشية العامة ست قضايا جديدة تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان ادعي تورط ضباط شرطة فيها. وخلال تلك الفترة، فتحت المفتشية العامة أربعة تحقيقات في انتهاكات لحقوق الإنسان ادعي تورط 22 من ضباط الشرطة فيها. ولم تُختتم أي تحقيقات في هذا النوع من القضايا خلال هذه الفترة.

دعم السلام والتنمية المستدامة

43 - في 2 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت الممثلة الخاصة، برفقة وزير الشباب والرياضة والعمل المدني، ومندوب المقاطعة الجنوبية، وعمدة مدينة لي كاي، منتديات الشباب في المقاطعات من أجل السلام والتنمية المستدامة في هايتي. وعُقدت في 20 بلدة في جميع المقاطعات العشر في الفترة من 2 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر، وأدت إلى تعبئة شباب من 144 بلدية. وتنشئ المنتديات، التي تنظمها دائرة حقوق الإنسان التابعة للمكتب المتكامل بالتعاون الوثيق مع وزارة الشباب والرياضة والعمل المدني ووزارة الثقافة والاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضاءات للشباب والسلطات المحلية كي يستكشفون معا تطلعات الشباب ومشاركتهم في صنع القرار والحيز المدني على الصعيد المحلي.

44 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت وزارة الثقافة والاتصالات ودائرة حقوق الإنسان التابعة للمكتب المتكامل، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، مبادرة لصندوق بناء السلام لدعم أكثر من 40 جمعية ثقافية بغية تعزيز الخطابات المناهضة لعنف العصابات والمؤيدة للتماسك والسلام وتعزيز حقوق الإنسان. وعُقدت

دورات لبناء القدرات لفائدة 41 منظمة يومي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر. وسيستمر المشروع حتى نيسان/أبريل 2024.

خامسا - الحد من العنف

45 - تعمل فرقة العمل المشتركة بين الوزارات وبين المؤسسات، المكرسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح وفك الارتباط وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين لزيادة قدرة السلطات الوطنية. وعقدت فرقة العمل جلستين عامتين هامتين. وتميزت الجلسة الأولى، التي عقدت في 19 تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية مكتب رئيس الوزراء، بمشاركة قوية لـ 57 مندوبا من مختلف القطاعات الحكومية، والمجتمع المدني، والجهات الشريكة الدولية. وفي 14 كانون الأول/ ديسمبر، عقدت فرقة العمل اجتماعها السابع والعشرين، الذي اجتذب 47 ممثلا، من بينهم 13 امرأة، من 34 مؤسسة. وفي كلتا المناسبتين، انصب التركيز بشكل رئيسي على ضرورة أن تضع السلطات الوطنية طرائق لمعالجة أثر نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، ولا سيما من خلال المبادرات الرامية إلى تعزيز نزع سلاح العصابات وتفكيكها.

46 - وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، قدم المكتب المتكامل وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة الدعم للمرصد الوطني للرياضة الهايتية في تخرج 50 شابا، من بينهم 13 شابة، وأربعة أشخاص من ذوي الإعاقة، و 33 شابا من الأحياء المعرضة للعنف. وأكمل الخريجون برنامجا تدريبيا مدته شهران في مجال التربية البدنية والحد من العنف المجتمعي من خلال الرياضة، أجراه المرصد الوطني للرياضة الهايتية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب حماية المواطنين. وفي الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر، دعم المكتب المتكامل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وصندوق بناء السلام دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لفائدة 100 شاب، من بينهم 56 فتاة. وعزز التدريب، الذي شارك في تنظيمه فرع نادي الروتاري بجوفنا ومنظمتان محليتان للشباب، مهارات القيادة والمشاركة المجتمعية. ووفرت هاتان المبادرتان منبرا للشباب ومنظمات المجتمع المدني لتبادل رؤاهم مع السلطات الوطنية، مما ساهم في وضع خطة عمل وطنية لنزع السلاح والتفكيك وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي.

47 - ودعما للجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخيرة، يسر المكتب المتكامل زيارة مندوبَين من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر لتقييم المساعدة التي يمكن أن يواصل برنامج نزع السلاح وفك الارتباط وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي وفرقة العمل المشتركة بين الوزارات وبين المؤسسات تقديمها في تعزيز جهود تحديد الأسلحة وتنفيذ خطة العمل الوطنية في إطار خريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية. وأرست الزيارة الأساس لتنفيذ مشروع بقيمة 2,5 مليون دولار لدعم جهود هايتي وشملت تقييما في الموقع لاثنين من مستودعات أسلحة الشرطة الوطنية الهايتية.

48 - ويسر المكتب المتكامل مشاركة فرقة العمل المشتركة بين الوزارات وبين المؤسسات في الاجتماع السنوي الثالث المتعلق بخريطة الطريق للأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سانت لوسيا في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر. وأتاح الاجتماع منبرا للسلطات الوطنية لإبلاغ الدول الأعضاء والشركاء الدوليين بالتقدم الذي أحرزته هايتي في تنفيذ خريطة طريق إقليمية، بما في ذلك مراجعة

مشروع القانون المتعلق بالأسلحة والذخائر. وشملت خريطة الطريق قانون الأسلحة والذخائر المنقح، والتعلم الإلكتروني، وتحسين الأمن المادي وإدارة المخزونات للشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن إدارة الحدود الجمركية مع ما يترتب على ذلك من آثار على إيرادات الجمارك. ولا تزال هناك تحديات في معالجة الأولويات الرئيسية لعام 2024 على النحو المنصوص عليه في خريطة طريق الجماعة الكاريبية التي وافقت عليها حكومة هايتي، بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني بإجراءات تشغيل موحدة عملية، وتعزيز مراقبة الأسلحة النارية، والأمن المادي وإدارة التخزين، والتدريب وإدارة المخزونات، ومراقبة الحدود باستخدام الأشعة السينية في كشف الأسلحة في كاب هايسيان وبورت أو برنس.

سادسا - المرأة والسلام والأمن

49 - أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة "تحالف النساء في السياسة"، وهو شبكة تضم 500 امرأة في 14 بلدية في مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعتين الوسطى والغربية. وتجمع هذه الشبكة المتنوعة بين مرشحات رئاسيات سابقات، وشخصيات سياسية، ومرشحات طموحات للانتخابات، وأعضاء نشطين في منظمات نسوية ونسائية. وهدفها الأساسي هو زيادة مشاركة المرأة في مبادرات السلام والعمليات السياسية وأدوار صنع القرار على جميع مستويات المجتمع.

50 - وفي 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة المرأة لرصد الحوار بين الهايتيين حلقة عمل مدتها يومان. وبحث المشاركون، بمن فيهم 30 منظمة من منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق المرأة، ووزارة الشؤون الجنسانية، ووزارة الشباب، ومكتب حماية المواطنين، ورئيس بلدية و 11 مندوبا من المقاطعات، الحالة الأمنية في هايتي والتحديات في تطبيق الركائز الأربع لقرار مجلس الأمن 1325 (2000). وتم النظر في فرص التعاون وإنشاء شبكات للوسيطات في جميع أنحاء البلد، مع التشديد على أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات وتعيينها في مناصب هامة في مجالي الحوكمة وبناء السلام.

51- وجمعت شبكة وطنية للنساء في مجال السياسة مسجلة كتحالف في عام 2022 ما عدده 11 منصة تضم مرشحات رئاسيات سابقات، وشخصيات سياسية، ومرشحات طموحات للانتخابات، وأعضاء نشطين في منظمات نسوية ونسائية. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التحالف في تنظيم مؤتمر وطني عقد يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر. وحضر المؤتمر حوالي 200 من الأفراد ذوي النفوذ المشاركين في الانتخابات، بمن فيهم ممثلون في الانتخابات، ومنظمات سياسية تقودها نساء، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام. ونوقشت مسائل متعلقة بالعنف الجنساني خلال الانتخابات، مع التركيز على فعالية آليات الحماية، ونظم الإبلاغ عن العنف، وحل النزاعات المتعلقة بالانتخابات، والقدرة والاستقلالية في التعامل مع العنف الجنساني، ودعم المرشحات، والمساعدة القانونية لمراقبي الانتخابات الذين هم ضحايا عنف.

52 - ودعم المكتب المتكامل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي موظفي المجلس الانتخابي المؤقت في تنظيم حوار شامل يهدف إلى الحد من العنف المرتبط بالانتخابات، بما في ذلك العنف ضد المرأة أثناء الانتخابات. وشارك في المبادرة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، 50 مندوبا من جميع مقاطعات البلد العشر، محفَّزين بجهود كل من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والمنظمات المجتمعية.

سابعا – البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

الحالة الاقتصادية والاجتماعية

53 – لا تزال التوقعات الاجتماعية والاقتصادية لهايتي تتأثر بانعدام الاستقرار وعدم اليقين السياسيين الداخليين. فمن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2,5 في المائة في السنة المالية 2023/2022 مقارنة بـــ 1,7 في المائة في السنة المالية 2022/2021، مما يمثل السنة الخامسة على التوالي من الانكماش الاقتصـــادي. ووفقا لما أفاد به البنك الدولي، من المتوقع مع ذلك أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى المســـتوى الإيجابي، من خلال انتعاش بنســـبة 1,3 في المائة في الســـنة المالية 2024/2023، مع افتراض تحقيق استقرار سياسي وأوجه تحسن في مجال الأمن.

54 – وزاد تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي بسبب انخفاض التحويلات بنسبة 6,6 في المائة في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2023/2022 (من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى حزيران/يونيه 2023)، مقارنة بالفترة نفســـها من العام الماضـــي. وهذا الانخفاض كبيرٌ، بالنظر إلى أن التقديرات تشـــير إلى أن التحويلات تمثل نسبة 25 في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للمذكرة بشأن السياسة النقدية للربع الثالث من عام 2023 الصادرة عن المصرف المركزي لهايتي، يرتبط الانخفاض في التحويلات بالتضخم ونقص دينامية النشاط الاقتصادي في بعض البلدان المُرسَل منها، فضلا عن حركات الهجرة الناتجة عن تدهور الظروف الأمنية في هايتي.

55 – وبلغ التضخم من سنة لأخرى 22,8 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو أدنى ارتفاع ســـنوي له منذ تشـــرين الأول/أكتوبر 2021. وارتفعت قيمة الغورد الهايتي مقابل الدولار من ذروة بلغت 155 غوردا مقابل الدولار في نيسان/أبريل 2023، وهو أعلى مستوى في العقد الماضي، إلى 133 غوردا مقابل الدولار في كانون الأول/ديسمبر 2023. ومع ذلك، وبسبب استمرار ارتفاع مستوى التضخم والانخفاض القوي في قيمة العملة في اقتصاد يعتمد اعتمادا كبيرا على المنتجات المستوردة، لا يزال السكان يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي.

56 – ووافق مجلس الوزراء على الميزانية الوطنية للفترة 2024/2023، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 تشـــرين الأول/أكتوبر 2023. وتبلغ الميزانية الإجمالية 320,64 بليون غورد هايتي. واســـتنادا إلى توقعات عام 2024، تخصـــص الميزانية في المقام الأول لمعالجة المســـائل الأمنية. وتفترض ميزانية الفترة 2024/2023 انخفاض التضخم إلى 15,8 في المائة ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,7 في المائة.

57 – وتتلقى وزارة الأشـــغال العامة والنقل والاتصـــالات أكبر مبلغ وقدره 790 997 814 41 غوردا هايتيا، أو 13 في المائة من الميزانية، تليها وزارة التربية الوطنية والتدريب المهني التي خُصّصت لها نسبة 10,3 في المائة. وتستفيد وزارة العدل والأمن العام من ثالث أكبر مخصصات (10,1 في المائة).

58 – ومن خلال مقارنة ميزانية الفترة 2024/2023 بميزانية الفترة 2023/2022، يتبين أنه مُنحت زيادة بنسبة 6,2 في المائة لوزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات – وهي أعلى زيادة في مخصصات الميزانية تليها وزارة الصحة العامة التي حصلت على زيادة بنسبة 1,8 في المائة. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الوزارة التي خسرت أكثر من غيرها من حيث مخصصات الميزانية، إذ خُفضت مخصصاتها في الميزانية بنسبة 3,6 في المائة، مما قد يؤثر على تعزيز نظام الحماية الاجتماعية.

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

59 - لا تزال حالة الأمن الغذائي في هايتي متردية، حيث تصنف أزمة الغذاء في البلد من بين الأسوأ في العالم من حيث عدد السكان المتضررين. ويعاني أكثر من 4,35 ملايين هايتي، أو حوالي 40 في المائة من السكان، من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلتان 3 و 4). ويتأثر الأطفال بشكل خاص، إذ وقعت زيادة بنسبة 30 في المائة في حالات سوء التغذية الحاد الوخيم هذا العام مقارنة بعام 2022.

60 - ولا يعزى استمرار انعدام الأمن الغذائي فقط إلى عجز الإنتاج المحلي الناجم جزئيا عن إلغاء تاريخي لحوافز الاستثمار المتعلق بالنظام الغذائي للبلد، بل أيضا إلى اختلال في سلسلة إمداد الأسواق بالسلع، وهي نتيجة مباشرة لانعدام الأمن. وهذا لا يقيد تدفق السلع فحسب، بل يزيد أيضا من تكاليف المعاملات بسبب رسوم المرور غير القانونية الباهظة التي تفرضها العصابات على مستخدمي الطرق الرئيسية. ولا تزال العصابات تشارك بشكل كبير في الاقتصاد المحلي من خلال الأنشطة غير القانونية مثل الابتزاز وإنشاء الأسواق السوداء والحد من حرية التنقل إلى مكان العمل وإمكانية الحصول على الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم.

61 - وفي هذا السياق، ما فتئت تتبدد المكاسب التي تحققت في الماضي في مجال الحد من الفقر. ولئن كانت بيانات الفقر الأخيرة غير متوافرة، أشار أحدث استقصاء هاتفي كثيف التواتر أجراه البنك الدولي في آذار/مارس 2023 ونُشرت نتائجه في تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أن ثلثي الأسر المعيشية قد شهدت انخفاضا في دخلها، وهو ما يفسره جزئيا تدهور في ظروف سوق العمل وانخفاض في التحويلات المالية من الخارج. وأفاد 38 في المائة فقط من المجيبين على الاستقصاء بأنهم كانوا يعملون في الأسبوع السابق، مقارنة بـ 46 في المائة في نهاية عام 2021.

62 - وعلاوة على ذلك، أبلغت نسبة 40 في المائة من الأسر المعيشية عن انخفاض في التحويلات من الأقارب مقارنة بشباط/فبراير 2023 ، وأبلغ أكثر من نصفها عن انخفاض في المساعدة المقدمة من الأسرة والأصدقاء. وتماشيا مع هذه النتائج، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه في عام 2023، من المرجح أن يكون معدل الفقر ارتفع إلى 34 في المائة (باستخدام الخط الدولي للفقر المحدد في 2,15 دولار في اليوم) و 63 في المائة (باستخدام الخط الدولي للفقر المحدد في 3,65 دولارات في اليوم) من الأسر المعيشية.

63 - وأثرت الأحوال الجوية السيئة في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر على أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد. إذ تسبب سوء الأحوال الجوية في حدوث فيضانات في مناطق مختلفة من البلد، ولا سيما في مقاطعتي غراند - آنس ونيب والمقاطعتين الجنوبية والشمالية الغربية. وكان لهذه الظروف الجوية السيئة أثر كبير على المحاصيل الحالية، مثل الفاصوليا والذرة الرفيعة وبازلاء الكونغو والموز، وستزيد من حدة العجز في الإنتاج الزراعي المحلي.

64 - وفي السياق الحالي، عُقدت حلقة عمل بشأن الإنذار المبكر للجميع في بورت أو برنس، يومي 29 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تحت قيادة مكتب المنسقة المقيمة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع النظراء الوطنيين. وتمكنت حلقة العمل من (أ) إعادة تركيز اهتمام النظراء الوطنيين على نهج متعدد المخاطر ناجم عن أوجه القصور في نظام وخطة الإنذار المبكر الحاليين؛ (ب) تقييم عناصر النظام الوطني للإنذار المبكر؛ (ج) تحديد العيوب والفرص

المتاحة لتعزيز إنشاء نظم وطنية للإنذار المبكر من أجل تحسين مدى انتشارها وتطبيقها وقوتها. واتفِق في نهاية حلقة العمل على إعداد قائمة بأوجه القصور في الحد من أخطار الكوارث.

ثامنا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

تلبية الاحتياجات الإنسانية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

65 - ازدادت الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بسبب النزوح الداخلي الناجم عن حوادث العنف التي تسببت فيها العصابات المسلحة. وفي الوقت نفسه، أصبح تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية يشكل تحديا متزايدا بسبب استمرار انعدام الأمن.

66 - ولا يزال تفشي الكوليرا مستمرا، حيث يقدر عدد الحالات الموجودة في جميع المقاطعات العشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير بـ 000 73 حالة مؤكدة ومشتبه فيها. ويمثل كل من النساء والأطفال دون سن الخامسة 80 في المائة من جميع الحالات. وعلى الرغم من أن التطعيم والاتصال الجماهيري والعلاج هي عناصر حاسمة في الاستجابة، إلا أنه يجب أيضا إعطاء الأولوية للتدخلات المتعددة القطاعات، مثل ضمان الحصول على خدمات المياه والنظافة الصحية. ولا يزال الحصول على مياه الشرب وخدمات النظافة الأساسية والصرف الصحي، فضلا عن الاستفادة من مراحيض محسنة، محدودا، حيث لا يحصل سوى 55 في المائة من الأسر على مياه الشرب الأساسية ويستفيد 39 في المائة من مراحيض محسنة.

67 - ويعيق العنف المستمر تقديم المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، استطاعت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تقديم المساعدة من خلال تنفيذ خطة لإيصال المساعدات الإنسانية والاستفادة من خدمات "الفريق العامل المعني بالإيصال". وأنجِزت 13 مهمة بنجاح، وأرسِلت خمس قوافل تحمل مساعدات إنسانية إلى مناطق يصعب الوصول إليها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنقِذ ما لا يقل عن 100 طفل من القتال بين العصابات المسلحة التابعة للفصائل في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى من خلال العمل الإنساني.

68 - وظلت عراقيل عديدة تحول دون حصول المجتمعات المحلية على الخدمات الأساسية. ووفقا لتحليل تعاوني لإمكانية الحصول على الخدمات أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، يواجه كل من النساء والرجال، وكذلك الفتيات والفتيان، عراقيل كبيرة في الحصول على أربع خدمات حيوية: العدالة، والأمن، والمأوى، والمراحيض المجتمعية. وتعتبر هذه الخدمات غير متوافرة أو غير موجودة أو يتعذر الحصول عليها في جميع ساعات النهار والليل بسبب انعدام الأمن. وتواجه جميع الفئات العمرية، باستثناء الرجال، حواجز كبيرة تحول دون استخدامها لنظم تقديم الشكاوى وإبداء التعليقات. ويجعل انعدام الأمن الوصول إلى المناطق الترفيهية صعبا بشكل خاص بالنسبة للفتيات والنساء.

69 - وحتى 1 كانون الأول/ديسمبر، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 نسبة 33 في المائة من المبلغ المطلوب البالغ 714,8 مليون دولار. وعلى الرغم من نقص التمويل الكافي، نجحت المنظمات الإنسانية في تنفيذ مجموعة متنوعة من العمليات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وركزت هذه العمليات على علاج الكوليرا والوقاية منها في بورت أو برنس والمناطق المحيطة بها، ولم شمل الأسر التي لديها أطفال، وتقديم الدعم النفسي للنساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف والاعتداء، وتوزيع الطعام (بما في ذلك في المطاعم المدرسية في جميع أنحاء البلد)، ومساعدة المهاجرين، ولا سيما أولئك الذين تم ترحيلهم أو إعادتهم من الجمهورية الدومينيكية.

70 - واستمر تشريد السكان بلا هوادة، ولم ينجم عن موجة من العنف المرتبط بالعصابات فحسب، بل أيضا عن نزاعات مجتمعية محلية على الأراضي. وأصدرت المنظمة الدولية للهجرة أربع أدوات لتتبع حالات الطوارئ تركز على: (أ) الهجمات التي وقعت في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في حي سان جان بوسكو - بورتاي سان جوزيف في بورت أو برنس، مما أدى إلى نزوح 500 4 شخص (077 1 أسرة) بحثوا عن ملاذ آمن في مواقع نزوح (80 في المائة) ولدى أسر مضيفة (20 في المائة)؛ (ب) العنف الذي اندلع في حي مارياني، مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتشريد 487 2 فردا (507 أسر) لجأوا إلى أسر مضيفة؛ (ج) العنف في سيتي سولاي عقب وفاة زعيم عصابة (15 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر)، مما أدى إلى نزوح حوالي 248 أسرة (أكثر من 000 1 شخص)؛ (د) الاشتباكات بسبب نزاع على الأراضي في بلدية أركاهاي (المقاطعة الغربية) حوالي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، مما أدى إلى نزوح ما لا يقل عن 008 2 أسر (أكثر من 000 10 شخص) لجأت إلى مواقع نزوح (000 3 أسرة) وأسر مضيفة (000 7 أسرة). ووفقا لما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة، ومن بين 584 146 نازحا داخليا في المقاطعة الغربية، يقيم 853 139 شخصا في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، وهو ما يمثل زيادة قدرها 7 في المائة بين الجولة 4 من بيانات النزوح (884 130 نازحا، حزيران/يونيه 2023) والجولة 5 (853 139 نازحا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023).

تاسعا - بيئة العمل

71 - أدت تحولات أساسية في سياق العمل، ناجمة عن التدهور السريع للحالة الأمنية، إلى زيادة تعقيد وحجم عمليات المكتب المتكامل المتعلقة باللوجستيات، والاتصالات، وسلسلة الإمداد، والموارد البشرية. وأدى معدل تناقص الموظفين الوطنيين، الذي بلغ 25 في المائة، إلى زيادة تفاقم القدرات المحدودة في مجال الموارد البشرية. وأدى تزايد لعدم اليقين السياسي والعنف المرتبط بالعصابات، إلى جانب تعطيل متكرر للخدمات الحيوية وسلسلة الإمداد العالمية، إلى جعل الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم العديد من خدمات الدعم أمرا غير عملي.

72 - واتخذت البعثة تدابير استباقية لتعزيز القدرة على الصمود والتخفيف من المخاطر في المجالات الحيوية مثل الوقود، وتوليد الطاقة، والاتصالات. وأنشئ مرفق داخلي لتوزيع وقود الديزل من أجل مواجهة الانقطاعات المفاجئة في الإمدادات. ويهدف المكتب المتكامل إلى استحداث خدمات تكميلية للإنترنت الساتلي العريض النطاق من أجل تحسين الاتصالات وخدمات الإنترنت. وتعاني العناصر الحاسمة، مثل المركبات المدرعة، من فرط الاستخدام بسبب متطلبات الأنشطة التشغيلية الروتينية، ويزيد من تفاقم الحالة ضرورة نشر مركبات مدرعة في المناطق الحمراء، حيث تُعقد اجتماعات متكررة مع النظراء الحكوميين.

عاشرا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

73 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يسجل المكتب المتكامل أي ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين شملت مطالبات متعلقة بإثبات الأبوة ونفقة الأطفال تهم أفرادا من بعثة سابقة.

74 - وقامت الشبكة الوطنية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر وتحت قيادة مكتب المنسقة المقيمة، بعقد اجتماعها الافتتاحي الذي ضم 50 كيانا من منظومة

الأمم المتحدة ومن خارجها، بما في ذلك هيئات حكومية. ومن المتوقع أن يزداد تدريجيا عدد المشاركين في الشبكة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت حلقة عمل بشأن المعايير التشغيلية الدنيا لتعزيز جهود الوقاية والاستجابة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تجري مناقشات لإنشاء آلية مشتركة بين الوكالات لتقديم الشكاوى وإبداء التعليقات بغية تعزيز الإبلاغ.

75 - وتواصل المنظمة الدولية للهجرة، بتوجيه من المدافعة عن حقوق الضحايا، مساعدة 35 أمّا وأطفالهن الـ 41 المولودين نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل موظفين من الأمم المتحدة. ومن خلال التعاون مع دولتين عضوين، أحرِز بعض التقدم في تسوية مطالبات متبقية متعلقة بإثبات الأبوة ونفقة الأطفال تهم أفرادا سابقين من حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومع ذلك، وبالنظر إلى السياق الأمني في هايتي، كافحت عدة أمهات للحصول على الوثائق القانونية اللازمة للمضي قدما في المطالبات في الولايات القضائية التي يقيم فيها الآباء المفترضون..

حادي عشر - ملاحظات

76 - ومن الصعب المبالغة في تقدير خطورة الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في هايتي اليوم. ويؤدي حجم هذه الأزمة المتعددة الأبعاد إلى تقويض أسس مؤسسات الدولة والنسيج الاجتماعي. وفي هذا المنعطف الحرج من تاريخ هايتي، من الأهمية بمكان أن يجتمع أصحاب المصلحة الهايتيين لبناء توافق واسع في الآراء بشأن حل دائم وشامل يملكه الهايتيون وينص على إجراء انتخابات موثوق بها وتشاركية وشاملة لاستعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية بذلك.

77 - وأشيد بالدعم النشط الذي قدمته المنظمات الإقليمية خلال هذه الفترة الحاسمة، ولا سيما الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، اللتين ساعدت جهودهما على الحفاظ على عملية حوار سياسي متماسكة ومنسقة في هايتي. وأكرر الإعراب عن دعمي الكامل للمبادرات الإقليمية الجارية لتعزيز الحوار البنّاء بين أصحاب المصلحة الهايتيين.

78 - والمشاركة السياسية الواسعة في هايتي، بما يشمل النساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة، مثل مجتمع الميم الموسع، والأشخاص ذوي الإعاقة أمر حيوي للتماسك الاجتماعي. وسيواصل المكتب المتكامل دعم عملية سياسية شاملة تمثل جميع فئات المجتمع. والاعتراف بالأصوات والاحتياجات المتنوعة لشعب هايتي وأخذها في الاعتبار أمر أساسي لتعزيز شرعية النتائج السياسية واستدامتها.

79 - ويساورني الجزع إزاء المستوى المذهل والمتفاقم لعنف العصابات الذي يدمر حياة الهايتيين، ولا سيما في بورت أو برنس. ولا تزال عمليات القتل والاختطاف والعنف الجنسي، ولا سيما ضد النساء والفتيات الصغيرات، من بين انتهاكات أخرى تقوم بها العصابات، مستمرة مع الإفلات من العقاب على نطاق واسع. ويشكل الانتشار السريع لعنف العصابات في المناطق الريفية التي كانت تعتبر في السابق آمنة، ولا سيما في مقاطعة أرتيبونيت، سببا إضافيا للقلق الشديد.

80 - وألاحظ مواصلة الأعمال التحضيرية لنشر الدعم الأمني للشرطة الوطنية الهايتية الذي تمس الحاجة إليه، من خلال البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره 2699 (2023). وأدعو جميع الدول الأعضاء القادرة، ولا سيما دول المنطقة الأوسع، إلى المساهمة بسخاء لضمان حصول هذه البعثة على الدعم المطلوب.

81 - وتواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع دولة القيادة والدول الأعضاء المهتمة الأخرى لتعظيم الجهود المتضافرة من أجل دعم المؤسسات الهايتية في تحسين الظروف الأمنية. وأنشئ في كانون الأول/ديسمبر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، الذي طلب مجلس الأمن استحداثه في قراره 2699 (2023) لتلقي تبرعات من الجهات المانحة من أجل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

82 - ويثير جزعي المعدلُ السريع لاستمرار تقلص القوة العاملة في الشرطة الوطنية. ويمثل العدد القياسي لضباط الشرطة الوطنية الذين غادروا المؤسسة في عام 2023 مؤشرا قاتما على التحديات الأمنية التي تواجه البلد. ويجب التعجيل بوضع حلول لمعالجة سريعة لتناقص أفراد الشرطة لضمان الأثر المستدام للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني غير التابعة للأمم المتحدة التي أذن بها مجلس الأمن. ويجب أن يقترن عمل بعثة الدعم والعمليات المعززة للشرطة بتعزيز نظامي القضاء والإصلاحيات. ومع الزيادة المتوقعة في اعتقال واحتجاز أعضاء العصابات المشتبه فيهم، فإن بذل جهد لتعزيز نظام العدالة الجنائية والإصلاحيات من أجل الإسراع في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بأفراد العصابات المقبوض عليهم وضمان توجيه التهم إليهم بفعالية، مع الاحترام الكامل لضمانات مراعاة الأصول القانونية والمحاكمة العادلة، سيكون حاسما للنجاح العام لهذه العمليات.

83 - ويجب تمويل برامج الحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمويلا كافيا وإعدادها، بما في ذلك مسارات مناسبة ومنفصلة خاصة بالقاصرين، قبل نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وتنفيذ استراتيجية هايتي الوطنية بشأن نزع السلاح والتفكيك وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، القائمة على العدالة وسيادة القانون، أمر ملح. والجهود التي تبذلها حكومة هايتي لزيادة القدرات الوطنية والتعاون الإقليمي لكبح انتشار الأسلحة غير المشروعة، بدعم من المجتمع الدولي، أساسية للسلام والاستقرار على المدى البعيد في هايتي.

84 - وأدعو على وجه الاستعجال المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للاستجابتين الإنسانية والإنمائية في هايتي، مع التركيز على احتياجات الحماية الفورية لأكثر الفئات ضعفا، مع القيام أيضا بالاستثمار للتصدي للأسباب الجذرية البنيوية لعدم الاستقرار. وهذا الدعم المعزز بالغ الأهمية لبناء هايتي آمنة ومستقرة ذات أسس قوية للتنمية المستدامة، تكون فيها حقوق الإنسان للجميع محمية.

85 - وأود أن أعرب عن عميق امتناني لممثلتي الخاصة ولجميع موظفي الأمم المتحدة على تفانيهم الثابت وجهودهم الدؤوبة دعما لهايتي وشعبها.

المرفق

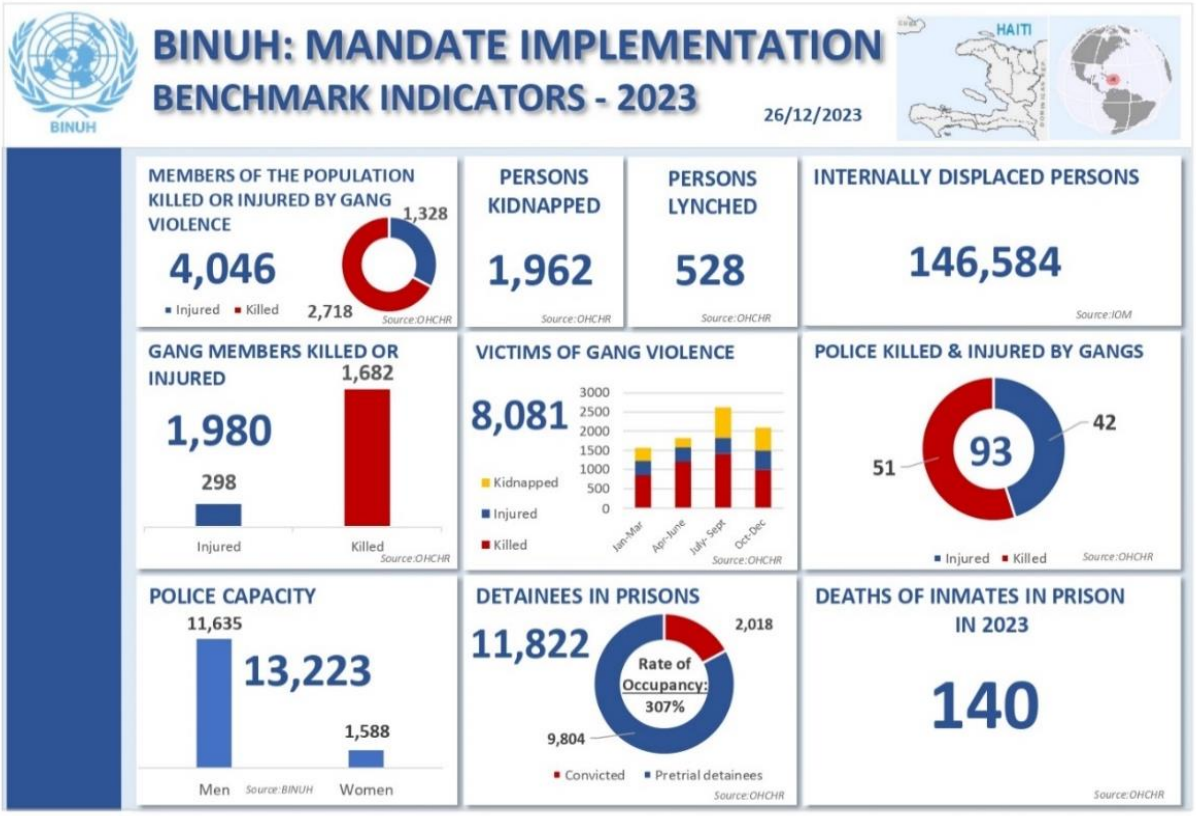
BINUH: MANDATE IMPLEMENTATION
BENCHMARK INDICATORS - 2023
26/12/2023
HAITI
MEMBERS OF THE POPULATION KILLED OR INJURED BY GANG VIOLENCE
4,046
1,328
2,718
Injured
Killed
Source:OHCHR
PERSONS KIDNAPPED
1,962
Source:OHCHR
PERSONS LYNCHED
528
Source:OHCHR
INTERNALLY DISPLACED PERSONS
146,584
Source:IOM
GANG MEMBERS KILLED OR INJURED
1,980
298
1,682
Injured
Killed
Source:OHCHR
VICTIMS OF GANG VIOLENCE
8,081
Kidnapped
Injured
Killed
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
Jan-Mar
Apr-June
July- Sept
Oct-Dec
Source:OHCHR
POLICE KILLED & INJURED BY GANGS
93
42
51
Injured
Killed
Source:OHCHR
POLICE CAPACITY
11,635
13,223
1,588
Men
Source:BINUH
Women
DETAINEES IN PRISONS
11,822
2,018
9,804
Rate of Occupancy: 307%
Convicted
Pretrial detainees
Source:OHCHR
DEATHS OF INMATES IN PRISON IN 2023
140
Source:OHCHR